الاقتصاد اللبناني:
سقوط التوقعات المتشائمة

يرى رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس مجموعة "الاعتماد اللبناني" جوزف طربيه، ان مقاييس ادارة الأخطار في لبنان كانت الأفضل، وكان المصرفيون اللبنانيون الأوعى في التعامل المصرفي المالي، وكان مصرف لبنان المركزي والسلطات النقدية الأفعل في فرض رقابتها على القطاع ووضع الأطر السليمة لحمايته وأموال المودعين والاقتصاد الوطني... **ويرى ان لبنان اجتاز مراحل أكثر خطورة ويتجه الآن نحو السلامة نتيجة تحسن المناخ الاقليمي والدولي، وحصول أحداث لافتة في لبنان في مقدمها الانتخابات النيابية...**

ويعتبر طربيه ان انطلاق الحكومة المتوقعة باندفاع جديد، وان تكون حكومة وحدة وطنية، عاملان أساسيان ليضاعف القطاع المصرفي جذبه للرساميل والاستثمارات الباحثة دائما عن مناخ مستقر، مضافا اليها استقرار العملة اللبنانية الذي بات مشهودا له وساعد على حفظ مدخرات اللبنانيين ورواتبهم وأموال المستثمرين.

ولم يستبعد ان تساهم هذه العوامل مجتمعة في جعل بيروت مجددا مركزا ماليا مفضلا، نظرا الى توافر مقومات المركز المالي، وصمود القطاع المصرفي اللبناني أمام ضغوط أزمة المال العالمية وتداعياتها، والتي عجز عن مقاومتها معظم الاقتصادات أو القطاعات المصرفية في العالم.

هذه العوامل تشكل ذخيرة للبنان يستطيع الاعتماد عليها للاستمرار والنجاح. **لكن ذلك لا يعني عدم اقدام الدولة على تنفيذ الاصلاحات** وقد أعطاها القطاع المصرفي فرصا اضافية للقيام بذلك في السابق، مسلفا إياها مليارات الدولارات بفائدة صفر في المئة مدة سنتين، وطلب منها تنفيذ اصلاحات حققت البعض منها وبقي الكثير للتنفيذ...

ومع توقعه ان يكون من ضمن برنامج الحكومة الجديدة، الوضع الاقتصادي والاصلاحات واعادة تنظيم الادارة العامة ووقف الهدر... أكد طربيه:

* **سقوط التوقعات المتشائمة حول الاقتصاد اللبناني** بعد انفجار أزمة المال، لأن هذا الاقتصاد، خصوصا القطاع المصرفي، يسير في الاتجاه المعاكس للأزمة... فالودائع تزيد بمعدلات جيدة، ويحقق ميزان المدفوعات فوائض، ويزيد القطاع المصرفي تسليفاته في السوق، ولأن توقفها ينعكس سلبا على النمو ويخلق أزمات ويرتب خسائر على المؤسسات الاقتصادية...

* **سقوط التوقعات بخسارة ألوف اللبنانيين عملهم وعودتهم الى لبنان، ليضيفوا أزمة على أخرى. إذ تبين انها لا** تنطبق أبدا على الواقع، لأن البطالة لم تطل اللبنانيين العاملين في أسواق العالم الا بنسب بسيطة، ولم تشعر بأعبائها في لبنان، وربط ذلك بالتنوع الثقافي الذي يتمتعون به والمهارات التي يملكونها، فوجدوا البديل بالانتقال من قطاع الى آخر أو من بلد الى آخر... **وما يبرهن على ذلك: استمرار حركة التحويلات في اطارها الطبيعي ــ تراكم الاحتياطات بالعملات لدى مصرف لبنان المركزي** تضاف اليه احتياطات الذهب، وهو مؤشر مهم جدا، ما يعطي حصانة للوضع النقدي والليرة اللبنانية.

وفي النشاط الاستثماري يلاحظ طربيه:

* **حلول اللبنانيين في مقدم المستثمرين في لبنان، يليهم العرب**، لأن عمليات الاستثمار في لبنان أثبتت جدواها، ولم تتعرض لأضرار. كما جذبت جزءا من الفوائض التي يحققها اللبنانيون في الخارج سواء كانوا موظفين أو مستثمرين أو أصحاب مهن حرة الى لبنان نتيجة العائدات الجيدة على هذه التوظيفات في لبنان وسلامتها.

* **اتجاه الاستثمارات الوافدة الى القطاع العقاري**، ليس في حركة شراء عقارات كبيرة بل في المشاريع التي استؤنف العمل بها. وهذه الانطلاقة مرتكزة الى عودة الحركة الاستثمارية في اطار توقع الخروج من الأزمة العالمية والتوقعات البيئة والايجابية بالاقتصاد اللبناني...

ولأن الدين العام يمثل عبئا على لبنان واللبنانيين خصوصا على الأجيال المقبلة، يرى طربيه ان ما يجب النظر اليه هو كيفية لجم هذا الدين واحتوائه، اذ تكاد كل دول العالم ترزح تحت وطأة المديونية، ولا يمكن التوقف عن الاستدانة كما هي حال المؤسسات الاقتصادية العاملة بواسطة سيولة المصارف، وكذلك الاقتصاد والدولة التي تحتاج في جزء من نفقاتها الى هذه السيولة.

لذا ينتظر من الدولة ان تعود الى تأهيل ادارتها، تحديدا الانفاقية، ومعالجة الملفات الرئيسية كالكهرباء والهدر في بعض المؤسسات... ولم يستبعد ان يكون ذلك واردا ضمن الأولويات، اذ ليست هي أولويات المصارف فقط، بل أيضا المواطن اللبناني لأنه الدائن والمدين، والمصارف تدير هذا الدين....